

مدى مسؤولية الإمام -الخليفة- عن الجرائم التي يقتربها في الشريعة الإسلامية

محمد راكان الدغمي

كلية الدراسة الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

ملخص

يبين هذا البحث مدى مسؤولية الإمام -الخليفة- عن الجرائم التي يقتربها، مع بيان وجهة نظر القانون في بعض الدساتير العربية. كما يبين أن الشريعة أرست مبادئ العدالة والشورى في نظام الحكم الإسلامي، وأنها سوت بين رئيس الدولة والمواطن العادي في مجال المطالبة بالحقوق، وسريان القوانين والأنظمة، وأنه لا ميزة للخليفة في مجال الجرائم التي يقتربها ولا قداسة لأحد، فيعاقب الجاني ولو رئيساً -خليفة- كأي فرد من أفراد الأمة، وإذا كان ظالماً فإنه يعزل أو يكون واجب العزل، إذ يستمد سلطته من الأمة، وليس له صفة الإلهية، وهو لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن مباشرته لشؤون الحكم، إلا إذا أخطأ نتيجة الإهمال بعدم تطبيق الشريعة الغراء بحق الرعية، وهو مسئول عن أخطائه المدنية والجرائية، مع اختلاف بين الفقهاء في تنفيذ العقوبات بحقه في بعض الجرائم، مع اتفاقهم أنه آثم فيها.

وباستقراء النصوص والآثار، وكتب التاريخ والتراجم والسياسة والسيرة النبوية، نجد أن الخلفاء الراشدين التزموا بصفة عامة الأسس والمبادئ التي تنظم شؤون الحكم، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم بصفة كانت أقرب إلى المثالية. كما يبرز هذا البحث تميز الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية في مجال تطبيق القانون على الخليفة كغيره من الناس.

Abstract

This study deals with the responsibility of Imam in relation to crimes he commits according to the Islamic jurisprudence and to some Arabic laws. It shows that Islam does not discriminate among the people before the law regardless of their status in society. In Islam, the Imam is not regarded as a divine person. He can do whatever he wants, but whenever he commites a crime, he must be questioned by the law and punished in accordance with the crime he committed. This study shows, as well, how the Muslim Caliphs practised this justice among the Muslims, and how they did not exclude themselves from the practice and provisions of the Islamic law.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن عظمة تراثنا الفقهي تظهر في مجال حفظ حياة الناس، وأموالهم، وأعراضهم، فقد بين الفقهاء أن العقوبة تقرر على الإنسان المعتدي أياً كان موقعه، ومهما كانت سطوته، وقوته، ولذلك بينت الشريعة الغراء أن الإنسان مسئول عن أخطائه التي يرتكبها، وجرائمه التي يقتربها، ولا بمنعه سلطانه من المسألة أمام القانون عن الجرائم التي يقتربها حتى ولو كان الإمام الذي ليس فوقه إمام - الخليفة - أو رئيس الدولة الإسلامية.

وتزداد الصورة إشراقاً إذا عرفنا ما عليه بعض الدساتير التي تجعل رئيس الدولة بمعزل عن المسألة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع الحقوق، وهدر الأنفس أو الأموال، أو الأعراض.

مشكلة البحث وحدودها:

- كيف حفظ الاسلام على الناس أنفسهم وأعراضهم وأموالهم وكافة حقوقهم، في مقابلة المعتدي ذي السلطة.

- كيف تحصل حقوق الناس من الملوك والرؤساء إذا اغتصبوها.

الدراسات السابقة:

- تطرق الفقهاء المسلمون إلى هذا الموضوع في كتبهم العلمية والفقهية، واستنبطوا الأحكام من نصوص الكتاب الكريم، والأحاديث المتعلقة بالموضوع، فأردت أن أدرس آراء الفقهاء والأحكام التي بينها دراسة مستقلة ومتكاملة، فاصول البحث ومنطلقاته الرئيسة موجودة في كتب الفقه المختلفة، ولكنها مبثوثة في ثنايا البحوث الضخمة، وقد اهتم الأستاذ عبد القادر عودة والعلامة محمد أبو زهرة بجوانب مختلفة من الفقه الجنائي الإسلامي، ومعاقبة الخليفة على الجرائم التي يقتربها، ولم تغل كتب السياسة والتاريخ الإسلامي من مثل هذه الموضوعات.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذا البحث في بيان مدى مسئولية الإمام - الخليفة - عن الجرائم التي يقتربها، سواء أكانت على أموال وحقوق الآخرين، أم كانت في مجال جرائم الحدود، والقصاص.

- ولهذا جمعت هذه المادة من مصادرها الأولية لأقدم نموذجاً طيباً - كما هو دائماً - لإحدى قضايا الفقه الجنائي الإسلامي في العصر الحاضر، مع التأصيل الشرعي لذلك، والمقارنة الفقهية، والقانونية، لأضع لبنة قوية، وصالحة، لإبراز صلاحية الشريعة الإسلامية لهذا العصر، وقدرتها على إحقاق الحق، وإرساء قواعد العدل في المجتمع، في كل زمان ومكان، وبيان الحكم الشرعي في هذه المسألة، ووضع الضوابط والقواعد المتكاملة في هذا الموضوع الهام.

- كما يهدف هذا البحث إلى إبراز دور تمسك المسلمين بالشريعة الإسلامية، وبخاصة القضاة، وأثر ذلك في نصرة المظلوم، والمعتدي عليه، وحفظ حقوقه وتحصيلها في مواجهة اعتداء رئيس الدولة، حماية للحقوق والاحتكام للدين الإسلامي الخفيف.

- بيان آراء الفقهاء في الجريمة التي يقتربها الخليفة وكيف وجه كل منهم رؤية في هذه العقوبة، وتمسكهم بتطبيق الحكم الشرعي على الخليفة للانصياع للقضاء والاحتكام لأمر الشرع.

منهج البحث وخطته:

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي لأراء الفقهاء ومناقشتها، واختيار الحكم الشرعي في مجال الجرائم التي يقتربها الإمام الذي ليس فوقه إمام، ومسئولته عن الجرائم التي يقتربها في المجتمع.

ولذلك جمع الباحث المادة الفقهية من مصادرها الأولية التي تشمل الأحكام الشرعية المتعلقة بموضوع البحث، وتحليلها، واستخلاص آراء الفقهاء منها مع أدلتهم لتحديد مسار هذا الموضوع.

وتتكون خطة هذا البحث من مقدمة والمباحث الآتية:

الأول: في معنى مسئولية الخليفة -الإمام- عن الجرائم التي يقتربها، والمقصود بها.

الثاني: المساواة بين رئيس الدولة والمواطنين.

الثالث: حق المواطن في تقديم الشكاوى ضد الحكام.

الرابع: المسئولية الناتجة عن مباشرة الإمام لمهام منصبه.

الخامس: عقوبة الجرائم التي يقتربها الإمام.

وقد ضمنت بحثي بخلاصة بينت فيها نتائج البحث التي توصلت إليها.

وبعد، فإنني أرجو أن أكون قد أسهمت في كتابة بحث يخدم المسلمين، ورجال القضاء، وولاة المسلمين، وطلبة العلم الإسلامي، وأرجو الله أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم الوكيل، وهو حسبي وكفى.

المبحث الأول: معنى مسئولية الخليفة -الإمام- عن الجرائم التي يقتربها:

معنى المسئولية في اللغة:

المسئولية عن الشيء مأخوذة من سأل عن كذا سؤالاً، وتسألأ، ومساءلةً، ومنه قوله تعالى: ﴿فسأل به خبيراً﴾ (١).

يقال: سأل، وسأله، والسؤال هو ما سألت، قال تعالى: ﴿قد اوتيت سؤلك يا موسى﴾ (٢).

والمسئولية: التبعة على وزن كلمة، وهي ما تطلبه من ظلامة ونحوها، وسأله الشيء، وسأله عن

الشيء بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعْ﴾ (٣) أي: سأل عن عذاب واقع. والمسئولية: ما يكون به الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها (٤).

وأما معنى المسئولية اصطلاحاً:

معنى المسئولية في الشريعة الإسلامية، أن يتحمل الإنسان نتائج أفعاله وأقواله المحرمة التي يأتيها مختاراً، إيجابية كانت أم سلبية وهو مدرك لمعانيها ونتائجها.

وبهذا لا مسئولية على المكره، ولا على المغمى عليه، ولا مسئولية كذلك على الطفل أو المجنون، مع أنه يفعل الفعل ويريد؛ إلا ما كان من مسئولية مدنية تتمثل في التعويض عن الضرر من مال الصغير والمجنون.

والجناية في الاصطلاح الفقهي (٥) اسم لفعل محرم شرعاً سواء وقع الفعل على نفس، أو مال أو غير ذلك.

ومعنى المسئولية الجنائية في القوانين الوضعية هو نفس معناه في التشريع الجنائي الإسلامي.

فإذا كانت المسئولية الدينية تلزم المكلف بأوامر الدين ونواهيه، والمسئولية الأخلاقية تمنح الإنسان القدرة على محاسبة نفسه عما يقوم به من أعمال، فينصب من ضميره قاضياً، ومراقباً لأعماله، ومصدر هذه المسئولية هو الضمير، فإن المسئولية الاجتماعية تلزم الفرد بمعرفة حقوقه وواجباته والالتزام بحدودها، ومصدر هذه المسئولية هو الرأي العام، الذي تنميه الشريعة الإسلامية عن طريق حقها في الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والمسئولية القانونية قسمان (٦):

١. المسئولية المدنية: وموضوعها التعويض عن الضرر الذي أصاب الغير، وتعني أن الجاني يجبر الضرر بطريق التعويض.

٢. المسئولية الجنائية: وموضوعها معاقبة مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس والمال، والعرض، والنسب والعقل، والدين، والنظام العام.

والجريمة: هي فعل ما نهى الله عنه، وعصيان ما أمر به بحكم الشرع (٧).

فهي تشمل كل معصية أو إثم أو خطيئة، أي كل عمل فيه معصية لله تعالى، ومخالفة لما أمر به ونهى عنه، ومن هذه المعاصي والمخالفات ما يستحق العقوبة الأخروية، ومنها ما يستحق العقوبة الدنيوية.

وعرفها الماوردي بأنها: «محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير» (٨).

ولذلك، فتعريف العقوبة في الشريعة هو نفسه تعريف العقوبة في القانون، إلا أن الفعل المحظور

في الشريعة هو الفعل الذي لا يتفق مع قواعد الأخلاق، التي حددها القرآن الكريم والسنة الشريفة، وترمي الى بناء المجتمع.

فالجرمة في القانون «عمل يحرمه القانون، أو امتناع عن عمل يقضي به القانون» أو هي «فعل أو ترك نص القانون على عقوبة مقرر له» (٩).

والأحكام الشرعية الإسلامية يمكن صياغتها في مواد قانونية تبين الجرائم، وتحدد العقوبات المقررة على مرتكبيها، والإجراءات الواجب اتباعها في تحقيق الجرائم، وفي محاكمة المجرمين، وفي تنفيذ العقوبات (١٠).

والمسئولية الجنائية التي توجب القصاص في الإسلام لا تكون إلا على فعل متعمد حرمه الشارع، ولا تكون بحدها الأعلى المقرر لها عن فعل صدر عن خطأ، وعلى ذلك يتوقف وجود المسئولية على وجود العصيان، وتكون درجة المسئولية تابعة لدرجة العصيان (١١). فكل فعل يعصي فيه المكلف أمر الشارع يكون مسئولاً عنه، وتشدّد العقوبة إذا قصد العصيان، وإذا لم يقصد العصيان خففت العقوبة تطبيقاً لقوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى) (١٢).

وإذا كان كل فعل ممنوع يعتبر جريمة، وكل جريمة واجبة العقاب بصورة عادلة تتناسب مع الفعل، وتحقق الأمن الداخلي للدولة وتؤدّب الفاعل. فإن الشريعة الإسلامية قد تركت معظم العقوبات المترتبة على كثير من الجرائم إلى تقدير الحاكم وهو ما يسمى بالتعزير، وهي عقوبة غير مقدرة شرعاً ولكن تركها الشارع الحكيم إلى تقدير الحاكم حسب الأشخاص، والأزمان والأعراف، فالسلطة الحاكمة تستطيع وضع تقنين العقوبات على الجرائم التي تختلف باختلاف الظروف.

وقد نصت الشريعة على أن العدوان على النفس له عقوبة ماثلة، وهي القصاص فأوجب قتل القاتل المتعمد، إذا أصر أولياء الدم على طلب القصاص، وإذا عفا الأولياء تستطيع الدولة تقرير عقوبة على الجاني، حفظاً للحق العام، وصيانة أمن المجتمع، بتأديب الأحياء وزجرهم.

وقد أكدت الشريعة على مبدأ المساواة بين البشر جميعاً أمام القانون، ومساواتهم في الحقوق العامة السياسية وغيرها منذ أربعة عشر قرناً فيه مجتمع ترسخت في مبادئ التباهي بالانساب بأسلوب القهر والقوة.

وتقوم المسئولية الجنائية في القانون (١٣) على الاختيار والإدراك معاً، وعند فقد الاختيار، أو فقد الاختيار والإدراك تنتفي المسئولية الجنائية، وهذا يعني الإعفاء من الشق الجزائي على فاعل الجريمة لأسباب علقت بشخصه، مع بقاء كون فعله جريمة، من الناحية القانونية، ولذلك يمكن مساءلته عنه مدنياً.

أسس المسؤولية الجنائية:

يمكن إجمال أسس المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية في ثلاثة (١٤):

أولها: أن يأتي الإنسان فعلاً محرماً.

وثانيهما: أن يكون الفاعل مختاراً غير مكره.

والثالث: من هذه الأسس أن يكون الجاني مدركاً لأفعاله.

فالإنسان مسئول عن تصرفاته، ويتحمل تبعاتها لمخالفته أمر الشارع، ولا يتحملها عنه أحد، قال تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ (١٥) وأما المجني عليه فهو من وقعت عليه الجنابة، على نفسه أو على ماله، أو على حق من حقوقه، وهو هنا غير مسئول، لأنه معتدى عليه، ولذا لا يشترط أن يكون مدركاً، ولا مختاراً، ولكن يشترط أن يكون أهلاً لاكتساب هذا الحق، وأنه إنسان حي إذا وقعت الجنابة على نفسه، سواء أكان عاقلاً أم مجنوناً أم صغيراً أم جنيناً كما في حالات الإجهاض.

وقد يكون المجني عليه الحق العام، وقد يكون المجني شخصاً معنوياً كالاعتداء على مال الشركة، أو مال الوقف، أو على خزانة الدولة - بيت المال - أو مال الزكاة وغير ذلك.

وقد يكون المجني عليه طائفة من الناس، كما لو اعتدى على فئة من الناس، أو على جماعة من المسلمين كما في حالة الاعتداء على الآخرين بجرائم الزنا أو الردة.

والاعتداء على رفات الميت ولو بألة حادة يعتبر انتهاكاً لحرمه الميت باعتباره إنساناً مكرماً ولو كان ميتاً.

وقذف الأموال جريمة ترفع الدعوى فيها على القاذف، بناء على شكوى من ورثة الميت من الأصول أو الفروع؛ لأن القذف للميت يتعدى أثره إلى الأحياء، لأنه مذمة في نسبهم، فكأنه قذف الأحياء وأضر بهم، فلا بد من أن يدفعوا العار عن أنفسهم بالشكوى لدى القاضي.

ونظرت الشريعة إلى أن اقتراف الجرائم فيه اعتداء على الأفراد أو الجماعة أو على النظام العام، فالزنا اعتداء على نظام الأسرة، والسرقة اعتداء على نظام الملكية الفردية، والردة اعتداء على النظام الاجتماعي للجماعة، والبغي اعتداء على نظام الحكم في الجماعة، وجرائم القتل والجرح اعتداء على حياة الأفراد من جهة، واعتداء على النظام الاجتماعي من جهة أخرى، وجريمة القذف اعتداء على نظام الأسرة، وجريمة شرب الخمر تؤدي بالنتيجة إلى اعتداء على نظام الجماعة، زياد على انتهاكها لحرمه العقل بفقدان الشعور.

وجرائم القتل والجرح اعتداء، يصيب الأفراد مباشرة أكثر مما يصيب الجماعة، لأن المعتدى لا يقصد الاعتداء على كل أفراد المجتمع، ولذلك لولي الدم - ولي المجني عليه - أن يختار بين القصاص، أو الدية، وهذا الحق أعطى استثناءً لولي الأمر، والأصل أن هذه الجريمة كما يقول عبد

القادر عودة(١٦) تتصل اتصالاً وثيقاً بشخص المجني عليه، ولأنها تمس المجني عليه أكثر من أن تمس أمن الجماعة ونظامها، ولذلك لا يلتفت أن تمس أمن المجتمع عند عفو المجني عليه أو وليه، وكذا لا يمس العفو الأمن والنظام العام، وهذا لا يمنع لو عفى ولي الدم أن يرتب الحاكم عقوبة تعزيرية وهي ما نطلق عليه اليوم الحق العام.

وتقسم حقوق الأفراد في القانون (١٨) إلى أقسام ثلاثة هي:

- (١) الحقوق السياسية وأهمها حق الانتخاب، وحق الترشيح، وحق تولي الوظائف العامة.
- (٢) الحقوق المدنية، كحق الزواج، وحق العمل، والتعامل بالبيع والشراء وسائر المعاملات.
- (٣) الحقوق الإنسانية كحق تمتع الفرد في الحرية، والتدين، وإبداء الرأي، ولذلك وجدت الجرائم السياسية، والجرائم المدنية، والجرائم الإنسانية. ومثل ذلك حق الانتفاع بالمرافق العامة للدولة كالمواصلات، والإنارة، وحق الالتجاء إلى القضاء.

ولا نلاحظ فرقاً كبيراً بين الشريعة والقانون في هذه التقسيمات، وأي اعتداء عليها اعتداء على الأفراد، والجماعة، أو على النظام العام. ومن هنا فأى اعتداء على حقوق الأفراد أو الجماعة يستحق المساءلة والعقوبة التي نص عليها الشارع، سواء أصدر هذا الاعتداء من فرد عادي، أو من والٍ أو صدر من الإمام الذي ليس فوقه إمام.

المبحث الثاني: للمساواة بين رئيس الدولة والمواطنين:

الناس في نظر الشريعة سواء، لا فرق بين كبير وصغير، أو سيد ومسود، فقد حمت الشريعة الغراء أرواحهم، وأموالهم وأعراضهم، ووضعت العقوبة الرادعة على من يعتدي عليها أباً كان. أكدت نصوص كثيرة تكليف المسلمين شرعاً الاحتجاج على الخطأ البين، وأكدت أن ذلك من أهم واجبات المسلم، وعلى الأخص إذا وقع من السلطة الحاكمة.

إن رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية، مصون غير مسئول، ونشأت هذه الفكرة في النظام البريطاني، اعتماداً على أن الملك لا يخطئ، وما دام الملك لا يخطئ، فالنتيجة أنه يكون غير مسئول، ولذلك تنتقل اختصاصات رئيس الدولة الأعلى في هذا النظام إلى الوزارة.

إن توقيع رئيس الدولة على أي تصرف، أو مصادقته على أي أمر لا يعني أنه مسئول، بل إن رئيس الوزراء، والوزير المختص، هما المسئولان، وتقام عليهما العقوبات، وتنفذ في حقهما الأحكام في حالة الخطأ في اتخاذ القرار.

وهذا يعني أن الملك لا يملك شيئاً من السلطة التنفيذية التي تكون دائماً بيد الوزارة، وهذا المفهوم لا وجه له في الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر الشريعة الخليفة المسئول الأول في الدولة.

يقول عمر بن الخطاب (١٩) «والذي بعث محمداً بالحق لو أن جملاً هلك ضياعاً بشط الفرات خشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب» وفي رواية «لماذا لم يسو لها الطريق» وفي رواية: «لو ماتت سخله على شاطئ الفرات ضيعة لخشيت أن أسأل عنها»

ولا مانع من أن تصدر القرارات بأكثرية آراء الحاضرين في مجلس الشورى، وفي حالة تساوى الآراء يكون الرأي هو من كان رئيس المجلس في جانبه، إذ إن رئيس الدولة الإسلامية يتخذ كثيراً من القرارات، ومن ذلك تقنين القوانين بعد مشاورته للمسلمين، حيث فيستتير بأرائهم، ويأخذ بالرأي المناسب وفق المعطيات المتوافرة لديه.

فالشريعة الإسلامية لا ترى الحق - الصحة - يكون بجانب الكثرة، ولذلك ترد التنازع إلى الله ورسوله بوساطة من يختارهم الخليفة من المساعدين، والإمام في الشريعة الإسلامية مجتهد (٢٠)، وهو المرجح وإن خالفته الأغلبية، وهو المسئول الأول الذي يملك الحق في الاعتراض، واختيار القوانين وسنها، واستخراج القوانين التشريعية والحكم الشرعي فيما لانص فيه، لأن الأصل في الشريعة أن يكون الإمام مجتهداً.

وإذا كان الإمام غير مجتهد فإن الشريعة الإسلامية من السعة بحيث يجعل الرأي في الأمر المجتهد فيه مع الأغلبية من أعضاء مجلس الشورى، وعضو مجلس الشورى يمثل الأمة بأسرها، لا في دائرته وحدها، بل في كل الوطن الإسلامي وهو مؤتمن على رسالته الإسلامية.

وعند مخالفة الإمام النص الشرعي من كتاب أو سنة، فهو مسئول أمام مجلس الشورى والأمة كلها، عن كل ما يقوم به، ولذلك تسحب الثقة من الخليفة إذا حاد عن جادة الطريق، ويجب أن يعزل، ومن هنا أجازت الشريعة لكل فرد من أفراد الرعية أن يحاسب الإمام على ما يقتربه من أحكام مخالفة للشريعة الإسلامية. (٢١)

والأمة في الشريعة صاحبة السلطة العليا في البلاد ويستمد الخليفة سلطته منها، فهي تحاسبه وتراقب قراراته، وعليها أن تنتخب من يمثلها ليكون عوناً للإمام في الأمور العامة.

إن اختصاصات مجلس البرلمان اختصاصات سياسية، أي مراقبة السلطة التنفيذية وسياساتها الخارجية، فهي تحاسب الوزارة، وتجرعها وتنتقد سياساتها، وتحقق في أخطائها، وتتكفل بإرشادها إلى السبيل الصحيح. ويتخذ ذلك صوراً عدة منها السؤال، والاستجواب، والتحقيق البرلماني، ولذلك يحق للبرلمان سحب الثقة من الوزير، أو الوزارة كلها.

إن كلمة الإمام لا تنفذ على الكافة إلا إذا وافقت الشرع قال ﷺ: «لا طاعة في معصية، وإنما الطاعة في المعروف» وفي رواية: «لا طاعة لمن عصى الله تعالى» (٢٢)

فمن حق الرعية وواجباتها الإشراف على أداء الحكومة ونقد سياساتها الادارية والتشريعية إذا كانت

أمورها لا تساس كما ينبغي.

قال ﷺ: «أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر» (٢٣).

فإزالة المنكر بالعمل إذا اقترفه الحاكم يضع الفرد في أعلى مراتب الإيمان، وهذا موقف يقفه كل مسلم إزاء الحكومة الظالمة.

ومسئولية رئيس الدولة في سياسة الأمة، تكون وفق ما يستمد من النصوص الشرعية، ويكون ذلك وفق المبادئ الآتية (٢٤):

الأول: للأمر على رعيته بجميع أفرادها الطاعة، وهو يمثل الحكومة الشرعية في الدولة الإسلامية، حتى في حالة عدم محبة الفرد له، أو عدم الرضا من سياسته في شئون الدولة.

الثاني: لا طاعة على المواطنين لرئيس الدولة -الخليفة- إذا أصدر قوانين تتضمن معصية صريحة بالمعنى الشرعي.

الثالث: إذا تعمد رئيس الدولة مخالفة نص صريح من نصوص القرآن الكريم، أو السنة الشريفة الثابتة، فإن هذا الموقف يعتبر كفراً بواحاً يستوجب نزع السلطة منه، وهذا يصدر من الأمة كلها، أو بواسطة ممثلها في مجلس الأمة المنتخبين.

ولم تجعل الشريعة الإسلامية لرئيس الدولة أو الإمام أي صفة فوق صفة البشر. وليس هناك أي حق إلهي. وإنما يستمد السلطان قوته من الأمة التي اختارته لهذا المنصب الجليل القدر، وهو كأحد أفراد الرعية في الحقوق والواجبات، ولهذا تعزل الأمة الإمام الجائر كما أشرنا دون إحداث أضرار في المجتمع، ومن هنا، فإنه مسؤول عن أخطائه وعدوانه، وقد تمهد ابتداءً أن يحكم الأمة بكتاب الله ويخلص لها، ويشرف على الشؤون العامة للأمة في الداخل والخارج بما يحقق الصالح العام بحدود الشرع الحنيف (٢٥) ويكون عمل الخليفة محدداً بالمحددات الآتية (٢٦):

أولاً: أساس العلاقة بين الحاكم والمحكومين المصلحة العامة، لا قوة الحاكم، ولا ضعف المحكومين.

ثانياً: على الجماعة أن تحسن اختيار رئيس الدولة، ويكون ممن يقومون برعاية المصلحة، وحفظ الأمة وكيانها وتحقيق أهدافها، وهو المعبر عنه بحراسة الدين وسياسة الدنيا.

ثالثاً: عدم الخروج على نصوص الشريعة الإسلامية، أثناء تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح، والاشراف على الشؤون العامة للأمة في الداخل والخارج.

رابعاً: ان الحاكم مسؤول عن أخطائه وعدوانه ونجاوياته العمدية، أو التي وقعت نتيجة الإهمال، إذا خالف فيها نصوص الشريعة الفراء.

خامساً: تخويل الأمة حق عزل الحاكم.

المبحث الثالث: حق المواطن في تقديم الشكاوي ضد الإمام

تقديم الشكاوى ضد أي إنسان لدى السلطة الحاكمة حق تكفلت به الشريعة الإسلامية، زيادة على حق المواطن في إرجاء النصيحة للحاكم في تطبيقه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والراجع عند فقهاءنا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى الحاكم أو السلطان ليس للكافة عليه إلا التعريف والنهي بالموعظة والنصح. وأمّا التغيير باليد فالراجع أنه غير جائز؛ لأنه يفضي إلى الإخلال بهيئة السلطان وخرق وإسقاط حرمة (٢٧).

إن تقديم النصيحة للإمام واجب على أفراد الأمة المسلمة، وكذا إعانتهم على الحق، وأمرهم فيه، وتذكيرهم الإمام بحوائج العباد برفق وعدل، وبإسلوب مفيد يعود بالخير على المسلمين جميعاً (٢٨).

والنصيحة فرض كفاية يجزى فيها من قام بها، وتسقط عن الباقي، وهي لازمة على قدر الطاقة البشرية، فإذا علم أنه يطاع أمره فإنه يقوم بها، وإن خشي الأذى فهو في سعة من أمره (٢٩).

وفي مجال الشكاوى في المخاصمة ضد أي إنسان مهما كانت درجته الاجتماعية، يمكن أن يضرب مثلاً على ذلك مخاصمة (٣٠) رجل من الأنصار الزبير بن العوام عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة، التي يسقون بها النخيل حيث حكم الرسول الكريم للزبير.

وشكا رجل على عامل من عمال عمر أنه أنزل رجلاً في واد ينظر كم عمقه، فقال الرجل: إني أخاف، فعزم عليه، فنزل، فلما خرج كز، فمات، فنادى يا عمرأه فوصل الخبر إلى عمر رضي الله عنه فبعث إلى الوالي: (أما إني لولا إني أخاف الله، أن تكون سنة بعدي لضربت عنقك، ولكن لاتبرح حتى تؤدي ديتي، والله لا أوليك أبداً) (٣١).

واختصم زيد بن ثابت الأنصاري «وابن مطيع» في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم، وهو أمير على المدينة المنورة، ف قضى مروان على زيد بن ثابت حيث أبقى أن يحلف على المنبر (٣٢).

واختصم الحسين بن علي والوليد بن عتبة بن أبي سفيان، وهو يومئذ أمير لعمه معاوية في مال كان بينهما، فاستطال الوليد على الحسين، فقال الحسين: «لتنصفتني في حقي، وإلا لأخذت سيفي ثم لأقومن في مسجد رسول الله ﷺ، ثم لأدعون بحلف الفضول، فقال عبد الله بن الزبير - وكان حاضراً - وأنا أحلف بالله لئن دعا به لأخذن سيفي ثم لأقومن معه حتى ينتصف من حقه، أو نموت جميعاً. ولما سمع الوليد هذا الكلام كله أنصف الحسين» (٣٣).

ومن هنا يتأكد لنا أنه يجوز تقديم الشكاوى بالحق ضد الولاة والحكام، والوزراء والأمراء، حتى إنه يجوز أن يخاصم الإمام الأعظم في ذلك.

وكان رؤساء الدولة الإسلامية يدفعون الحقوق للآخرين من بيت المال، حتى إنهم يدفعون نفقات الشكاوى ونفقات الطريق للمشتكي.

ومن أمثلة ذلك شكوا رجل (٣٤) -عدى بن أرطاه- الى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في أرض له لم يسلمها اليه، فأمر عمر بن عبدالعزيز، برد أرضه اليه، ثم قال له: كم أنفقت في مجيئك الي؟؟ قال: يا أمير المؤمنين! تسألني عن نفقتي، وأنت رددت عليّ أرضي وهي خير من مائة ألف؟؟ قال: إنما رددت عليك حقك، فأخبرني كم أنفقت؟؟ قال: ما أدري، قال احزره أي قدره، قال: ستين درهماً، فأمر له بها من بيت المال.

وقد رغب القضاة في تطبيق حدود الشرع على الأحكام أنفسهم مما جعل التنافس بين السلطة الزمنية والسلطة القضائية الدينية، ونتيجة لذلك تهرب كثير من الفقهاء من منصب القضاء إذا عرض عليهم، ومنهم من وضع شروطاً للقضاء، منها أن لا يعارض أمير في حكمه، وأن لا يرسل من يشفع في قضية (٣٥).

وقد نشأت تحقيقاتاً للعدالة ولاية المظالم في المهود المتأخرة، نظراً لفساد حال الناس، وفساد بعض الولاة، فينظر واليها في المنازعات، إذا كانت بين ضعيفين قوى أحدهما القاضي، أو بين قوي وضعيف، قوي بالولاية كالإمارة، والعمال، لرد المظالم إلى أهلها، والمتظالمين إلى التناصف بالهية، وقد نصب الخلفاء أنفسهم لهذا المنصب، وعينوا له الولاة، وأول من جلس إليه عبد الملك بن مروان، حيث كان يرد المسألة إلى قاضيه إذا كانت تحتاج إلى حكم وعبد الملك هو الأمر.

ثم جلس للمظالم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ورد المظالم إلى أهلها من بني أمية، حتى قال بعضهم إنا نخاف عليك من ردها العواقب، وجلس لها بنو العباس كالخليفة المأمون، والمهتدي، ولا يمنع جلوس قاضي المظالم من أن ينظر فيها الخلفاء، لأنها من اختصاصهم (٣٦).

والمعروف أنه لم ينصب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد، لأنهم كانوا في صدرهم الأول من الدولة الإسلامية ممن يقودهم التناصف إلى الحق، أو يزجره عن الظلم، واقتصروا على الحكم بالعدل، والقضاء تمييماً للحق (٣٧).

وذكر الماوردي (٣٨) أن المأمون كان يجلس للمظالم في يوم الأحد فنهض ذات يوم من مجلس نظره فلقىته امرأة في ثياب رثة فقالت:

يا خير متتصف يهدي له الرشدُ
تسكو اليك صميد القوم أرملة
ويا إماماً به قد أشرق البلدُ
فابتز منها ضياعاً بعد منعتها
عدا عليها فما تقوى به أسدُ
لما تفرق عنها الأهل والولدُ

فأطرق المأمون ثم رفع رأسه وقال:

من دون ما قلت عيل الصبر والجسد
هذا أوان صلاة الظهر فأنصرفني
واقرح القلب هذا الحزن والكمـدُ
المجلس السبت إن يقضي الجلوس لنا
واحضري الخصم في اليوم الذي أعدُ
أنصفك منه، وإلا المجلس الأحدُ

ولما حضرت قال لها المأمون: من خصمك؟ فقالت: القائم على رأسك العباس ابن أمير المؤمنين. فقال المأمون لقاضيه «يحيى بن أكثم»، أجلسها معه، وانظر بينهما، وكان ذلك بحضرة المأمون، وصار كلامها يعلو، فزجرها بعض حجابيه، فقال المأمون: دعها فإن الحق أنطقها، والباطل أخرسه، وأمر برد ضياعها، وألزم الخصم بذلك.

واشترط في ناظر المظالم (٣٩) أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع.

وولاية المظالم تشبه القضاء الإداري في النظم المعاصرة، وتشبه في بعض اختصاصاتها عمل النيابة الادارية والمحاكم التأديبية في مصر، ومحكمة العدل العليا في المملكة الأردنية الهاشمية.

قال رجل للمنصور (٤٠) «إن الله استرعاك المسلمين وأموالهم فأغفلت أمورهم، وجعلت بينك وبينهم حجاباً من الجص الآجر، وأبواباً من الحديد... وتجي الأموال وتجمعها ولا تقسمها... فإن جاء متظلم حيل بينه وبين دخول مدينتك، فإن أراد رفع قصته إليك... وأوقفت رجلاً ينظر في مظالمهم، فإن جاء... فبلغ بظانك خبره، سألوا صاحب المظالم ألا يرفع مظلمته، فإن المتظلم منه له بهم حرمة...».

فهذه الأخبار كما يقول أحمد أمين (٤١) وأمثالها تدل على قدر كبير من حرية الرأي، ولا سيما إذا لاحظنا أن أكثر هؤلاء الذين جهروا بالحق وبهذه الآراء لم يمسسهم سوء.

المبحث الرابع: المسئولية الناجمة عن مباشرة الإمام شؤون الحكم:

سواء الشريعة الإسلامية المواطن العادي برئيس الدولة الإسلامية في مجال المطالبة بالحقوق، وكان صلى الله عليه وسلم يحذر من أن يظلم أحد من أفراد الرعية، ويؤكد أن القاضي يلتزم الأدلة، في القضاء ويقول: «اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر، وإنني قد اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه، فأيا مؤمن أذيت، أو سببته، أو جلدته، فاجعلها له كفارة، وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة»

ويستحيل على الرسول الكريم أن يسب من لا يستحق السب، ويلعن من لا يستحق اللعن، وهو المعصوم عن الخطأ، ولكنه يحكم على الظاهر كما يقول القاضي عياض (٤٢) في توجيه الحديث الشريف، ويحكم وفق الأدلة، ويؤيد هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما أنا بشر وأحكم على نحو ما أسمع...» (٤٣)

وهنا إشارة على أن إشفاقاً يظهر من الرسول ﷺ على المدعو عليه، يكون تأنيساً له، لئلا يلحقه من استشعار الخوف والحذر من كلمات الرسول ﷺ، وربما يصل إلى درجة اليأس والقنوط، وفي ذلك سؤالاً منه لربه، لمن جلده، أو سبه على حق، وبوجه صحيح، أن يجعل ذلك له كفارة لمن أصابه، وتمحيه لما اجترم (٤٤).

وأفاد الرسول ﷺ عكاشة من نفسه (٤٥) ولم يكن ذلك لتعمد حملة الغضب عليه بل أن عكاشة قال له: وضربتني بالقضيب، فلا أدري أعمداً، أم أردت ضرب الناقة، فقال له الرسول ﷺ: «أعذك بالله يا عكاشة أن يتعمدك رسول الله ﷺ».

وفي حديث عن الرسول ﷺ (٤٦) مع الأعرابي حين طلب عليه السلام الاقتصاص منه، فقال الأعرابي، قد عفوت عنك، وكان النبي ﷺ قد ضربه بالسوط لتعلقة بزمام ناقته مرة بعد أخرى، والنبي ﷺ ينهاه، ويقول له: تدرك حاجتك وهو يأتي فضربه بعد ثلاث، وهذا منه ﷺ، لمن لم يقف عند نهيه صواب، وموضع أدب، ولكنه أشفق إذ كان حق نفسه من الأمر حتى عفا عنه. وفي رواية النسائي عن أبي سعيد الخدري قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم شيئاً إذ أكب عليه رجل، فطمعته رسول الله ﷺ بخرجون كان معه، فصاح الرجل، فقال ﷺ تعال فاستقد، قال بل عفوت يا رسول الله.

وقد أكد القرطبي أن الإجماع على الإمام أن يقتص من نفسه إن تعدى على أحد من رعيته، إذ هو واحد منهم، حيث لا فرق بين السلطان وبين الرعية في الأحكام الشرعية بدلالة هذا الحديث.

والإمام لا يتحمل أية مسئولية ناتجة عن مباشرة شؤون الحكم، والذي حدث من الرسول ﷺ هو أمر تنزيهي رافة غامرة منه عليه السلام، وهذا أمر نادر الحدوث من البشر العادي.

ونستخلص مما سبق أن الوالي أو الإمام الذي ليس فوقه إمام إذا ضرب أحد أفراد رعيته ضرباً مشروعاً فلا قصاص عليه، والإجماع على ذلك (٤٧)، قال ابن تيمية (٤٨): إذ هو -الضرب التأديبي- واجب أو مستحب أو جائز».

ويعبر القانونيون (٤٩) عن ذلك بعدم مسئولية رئيس الدولة عن أية مسئولية سياسية ناتجة عن مباشرته للعمل بشؤون الحكم.

ولا يأثم الإمام ولا يضمن ما يترتب على مباشرته لمهام عمله في شؤون الحكم شريطة (٥٠) أن:

(١) يكون المأمور بفعله جائزاً شرعاً بحيث يملك الأمر أن يفعله شرعاً.

(٢) وأن يكون متعدياً في تصرفه أو في أمره، بمعنى أن يكون أمره بحق.

ويؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» (٥١) وقال ﷺ، فيما يرويه علي بن أبي طالب: «لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف» (٥٢).

ذكر السمرقندي (٥٣) أن الإجماع منعقد على أن الإمام لا يسأل عن السراية في إقامة الحدود، وقال: «واجمعوا أن الإمام إذا قطع يد السارق، أو البزاع، أو الختان، والفصاد والمأمور بقطع اليد، إذا سرى فعلهم لا يجب عليهم شيء».

وأكد الحنابلة (٥٤) أن سرية القود غير مضمونة، ومن هنا فإن تأديب الإمام إذا كان بحق لا ضمان على ما يترتب على ذلك من آثار غير مقصودة.

ويؤيد ذلك أن (ميمون بن مهران) كتب إلى عمر بن عبد العزيز يشكو إليه شدة الحكم، والجلبة، وكان قاضي الجزيرة وعلى خراجها، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: «إني لم أكلفك ما يعنيك، اجتن الطيب، واقض بما استبان لك الحق، فإذا التبس عليك أمر فارفعه إليّ، فلو أن الناس كلما ثقل عليهم أمر تركوه ما قام دين ولا دنيا» (٥٥).

ولا يلحق الإمام الإثم في تنفيذ العقوبات على المواطن حتى ولو أخطأ في ذلك (٥٦).

لكن الإمام الشافعي (٥٧) استحب أن يكفر الإمام في حالة تنفيذ العقوبة على وجه الخطأ، خلافاً لأبي حنيفة ومن وافقه (٥٨) حيث يرون أن لا قود عليه، وعللوا ذلك: بأن القضاء ينفذ بقدر الحاجة، ظاهراً وباطناً.

واستدلوا بقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٥٩).

ولأن الإمام فعل ما أمر به الشرع، وفعل المأمور به لا يتقيد بشرط السلامة (٦٠) هذا إذا أوقع الإمام العقوبة، وهو يظن أنه على حق، فإن على الإمام القود والكفارة عند بعض الفقهاء وسنناقش هذا في موضع آخر.

وفي حالة صدور أمر من الإمام، ونفذ هذا الأمر وتبين الخطأ في القرار، فإن المنفذ لهذا الأمر لا يضمن، لأن الإمام لا يأمر إلا بالحق.

ونظر ابن بطال من الشافعية (٦١) إلى الإنسان فيما يلحقه من العمل، والإثم الذي يعمل فيه متعمداً على فتوى العالم، أو قضاء القاضي، إنما يكون تبعة ذلك في علق المفتي والقاضي، وبذا يتخلص من الإثم المقصود بقوله تعالى: ﴿وكل إنسان الزمناء طائره في عنقه﴾ (٦٢).

فإن بذل القاضي أو المفتي الجهد فأخطأ، فلا وزر عليه، وله أجر وإن تعمد بغير الحق، أو أخطأ ولم يجتهد في فتواه كان عليه وزره، ولا شيء على المستفتي، وفق قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر» (٦٣).

ولا شك أن حكم القاضي لا يحل حراماً، ولا يحرم حلالاً، ولذلك من أفتى أو حُكّم له، وهو يعلم أن لا حق له في ذلك، فإنه آثم لو أخذ أو عمل وفق ما أفتاه المفتي أو ما قضى به القاضي.

ويؤكد المقدسي في الكافي (٦٤) أن من مات من التعزير لم يجب ضمانه؛ لأنه مات عن عقوبة مشروعة للردع والزجر، ولذلك لا يضمن الإمام من تلف من إقامة الحدود.

أما خطأ الإمام كما يؤكد المرداوي (٦٥) فإن هذا الخطأ يحمله بيت المال.

والفقهاء في الآثار المترتبة على تأديب الإمام على مذهبين:

الأول: لا يضمن الإمام اذا ترتب على التأديب أية آثار جانبية ويضمن إذا أفضى التأديب الى الموت وذهب الى ذلك جمهور الفقهاء (٦٦) منهم الشافعية والمالكية والحنفية والأباضية (٦٧).

أدلتهم:

- قالوا إن الإمام مأمور بتأديب الناس، وهو مكلف بذلك شرعاً؛ ولأن الإمام يفعل ما أمر به الشرع، وفعل ما أمر به الشرع ولذا لا يتقيد بشرط السلامة (٦٨)؛ ولأنه لم يقصد القتل، وإنما قصد المصلحة، ولذلك وجب عليه الدية مغلفة، لأنها عمد الخطأ.

- ذكر الدردير (٦٩) أن الجمهور على عدم ضمان السراية، وللإمام التعزير والزيادة على الحد، ولو الى مائة سوط فأكثر، إن ظن السلامة، ويعرف ذلك بالعرف وقرائن الأحوال، والإقرار ولا يأنم، ولا يضمن السراية على النفس أو العضو، لأنه يجوز له التشديد في العقوبة، ويكون الضرب على القفا، وبالسوط وحسب نوع الجرم.

- وذكر المرغيناني (٧٠) أن الإمام لما استوفى حق الله تعالى بأمره صار كأن الله أماته من غير واسطة فلا يجب الضمان.

أكد الشافعي (٧١) أنه لو ضرب الإمام الرجل في الأدب فيموت في حد، فلا عقل، ولا كفارة على الإمام، لأن من مهام الإمام -السلطان- أو يؤدب، وأن يحد، ولا يجوز للإمام لا أن يقوم بذلك، وإذا مات من عقوبة التأديب في غير الحد فيلزم الإمام القود والكفارة، لأن الحد فرض على السلطان إقامته، والتعزير والتأديب لم يبح له إلا بالرأي، وحلال له تركه.

الثاني: وقال به الحنابلة (٧٢) والهادوية من الزيدية ومن وافقهم من الفقهاء حيث قالوا يضمن الإمام اذا لم يتحرز في إيقاع العقوبة، اذا كانت العقوبة فوق الحد الشرعي ونتج عنها آثار جانبية.

فكل فعل تسبب في الموت اذا كان مأذوناً فيه، فإنه لا يعقبه ضمان حيث لا تنفريط، كتأديب الحاكم لأفراد رعيته، فإنه اذا لم يفرط لا يضمن، واذا فرط فإن عليه ضمان الدية.

الأحلة:

- استدل أصحاب هذا الرأي بالآية الكريمة التالية: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة، ودية مسلمة إلى أهله﴾ (٧٣).

وجه الدلالة في هذه الآية:

في الآية أن كل قتل خطأ فيه عقوبة مقدرة شرعاً، والتعزير بالضرب لا يصل إلى حد القتل، ولا شيء على الإمام إذا أقام الحدود، والتجاوز في التعزير يسبب الضمان مثل التجاوز في الحد (٧٤).

- وقالوا (٧٥) إذا كانت الشريعة تؤكد وجوب التحرز في كل شيء، كالتحرز في شهادة الشهود فعندها يجب الضمان، ولذلك يجب الضمان عند التفريط، لأن التأديب إنما يكون بشرط السلامة.

- وقالوا (٧٦) إن التأديب يجب أن يكون رادعاً، لا قاتلاً، وكان مع عمر بن الخطاب درة يؤدب فيها الناس، ولم يصل تأديبه حد القتل.

- وقالوا (٧٧) يضمن بالقياس على الحد بجامع، إذن الشارع فيهما، وعدم الاحتياط، أو التحرز يوجب الضمان في التعزير، وكذا في التأديب.

- وقالوا: إن هذه المعاصي أي في غير الحدود والقصاص دون ما يجب فيه الحد، فلا تلحق بما يجب فيه الحد من العقوبة، ولأنه لا يجوز تخفيفه ويجوز ترك التعزير أحياناً (٧٨)، يؤيد ﷺ: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم» (٧٩).

- واستدلوا بما كتبه عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: (٨٠) «لا تبلغ بنكال أكثر من عشرين سوطاً، وفي رواية: (ثلاثين سوطاً) وفي رواية (عشرة أسواط) وأصله قوله الرسول ﷺ (٨١): «لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا حد من حدود الله». وقال ﷺ: «من بلغ بما ليس بحد حداً فهو من المعتدين».

ووجه الدلالة بهذا الحديث أنه لا يجوز الزيادة في العقوبة التعزيرية على أدنى عقوبة في الحد، لأن التعزير أخف من الحد في عدده، فلا يجوز أن يزداد عليه في إيلامه، ووجعه، وعند التعدي يعد الإمام مسئولاً عن فعله (٨٢).

- واستدلوا بأن عمر بن الخطاب (٨٣) أرسل إلى امرأة مغية -أي غاب عنها زوجها- كان يدخل عليها فقالت: يا ويلها، مالها ولعمر! فبينما هي في الطريق إذا فزعت، فضربها الطلق، فألقت ولداً فصاح صبيحتين، ثم مات.

فاستشار عمر رضي الله عنه أصحاب النبي ﷺ فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء إنما أنت مؤدب، وصمت علي رضي الله عنه فأقبل عليه، فقال: ما تقول يا أبا الحسن، فقال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوها لك، إن دبتك عليك، لأنك أنت أفزعتها، فألقت، وإن أفزعت المرأة فماتت لم تضمن، لأن ذلك ليس بسبب لهلاكها في العادة.

ووجه الدلالة بهذا الأثر: أن علياً رضي الله عنه يرى مسئولية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن دية الجنين، في جريمة التسبب، وقد وافقه على ذلك أمير المؤمنين، والصحابة الحضور.

علي من تعجب الدية في حالة خطأ الإمام

اتفق الفقهاء (٨٤) أن الإمام يتحمل مسئولية الجرائم التي يقترفها بصفته الشخصية، وأنه كغيره من الناس.

وخطأ الإمام في هذه الحالة تتحملها العاقلة وهو خطؤه الذي يكون في غير حكمه، فهو مسئول عن الخطأ في غير الحكم والاجتهاد.

ووجه هذا أنه جان ويكون خطؤه على عاقلته كغيره من أفراد الأمة.

واختلفوا فيمن يتحمل الدية في حالة خطأ الإمام بسبب ممارسته شؤون الحكم على قولين:

الأول: قال به بعض الشافعية وهو إحدى الروايتين عن أحمد (٨٥) أن الدية تجب على عاقلة الإمام، والكفارة تكون في ماله.

ودليل ذلك:

- ما روي أن علياً قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في جنين المرأة التي بعث إليها: «عزمت عليك أن لا تبرح حتى تقسمها على قومك» (٨٦).

ووجه الدلالة بهذا واضح وهو أن دية جريمة التسبب التي حصلت مع عمر بن الخطاب وزعت على العاقلة.

الثاني: أن الدية تكون في بيت المال، وقال بذلك الشافعية وأبو حنيفة ورواية عن أحمد (٨٧)، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

- أن الخطأ يكثر من الإمام في أحكامه، واجتهاداته، ولو أوجبناها -الدية- في مال العاقلة فيما وجب بخطؤه للحق بعاقلته الإجحاف.

- ولأن التعزير للتأديب، فالدية تجب في بيت المال؛ لأن نفع عمل الإمام يرجع إلى عامة المسلمين، فيكون الغرم في مالهم جميعاً.

- أن خطأ الإمام إنما يكون بحكمه ولذلك يكون الضمان في بيت المال (٨٨).

قال البهوتي (٨٩): «وخطأ الإمام والحاكم في أحكامهما في بيت المال، لأن خطؤه يكثر فيجحف بعاقلته، ولأنه نائب عن الله، فكان أرش جنايته في مال الله، كخطأ الوكيل، فإنه على موكله، يعني الوكيل لا يضمنه»

وأما الكفارة فقد اختلف فيها على وجهين (٩٠):

الوجه الأول: أنها تجب في ماله، لأنها كفارة لا تتحملها جهة من الجهات.

الثاني: أنها تجب في بيت المال، نظراً لكثرة أخطاء الإمام، ولو جبت الكفارة في مال الإمام للحق به الإجحاف، ولأنه مكلف شرعاً بالاجتهاد وتأديب الناس واستيفاء حق الله تعالى.

وأما في القانون، فإننا لو أخذنا بعض الدساتير العربية والأجنبية نجد أن رئيس الجمهورية المصرية لا يتحمل أية تبعات ناتجة عن مباشرته الحكم بموجب دستور ١٩٧١ (٩١).

ف رئيس الجمهورية لا يسأل أمام أعضاء مجلس الشعب، فلا يوجه له أي سؤال، أو يقدم ضده أي استجواب، ولا يستطيع أحد أن يقترح على الثقة به.

والمسئولية في هذا المجال تقع على عاتق مجلس الوزراء، وتوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء.

وفي فرنسا رئيس الجمهورية غير مسئول عن أية تبعات سياسية رغم اختصاصات رئيس الجمهورية الواسعة بموجب دستور ١٩٥٨، وكذا في النظام الرئاسي الأمريكي، ولذلك يلجأ مجلس الكونغرس إلى استخدام المسئولية الجنائية لأغراض سياسية (٩٢).

وأما في الأردن، فإن المادة ٣٠ من الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٢ المعدل قالت: الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسئولية، ولعل هذا يشير إلى المسئولية الناتجة عن مباشرته لعمله بأي شأن من شؤون الحكم، والملك غير مسئول حتى عن أوامره الخطية إلى مجلس الوزراء. والحكومة تتحمل مسئولية ما تقررته وتفعله.

وقررت المادة ٨٢ من الدستور السوري إلى أن رئيس الجمهورية لا تبعة عليه بسبب أعمال وظيفته (٩٣).

و يتمتع رئيس الجمهورية اللبنانية بمبدأ عدم المسئولية عن أي من التصرفات الخاصة بشؤون الحكم، وذلك طبقاً لما يقضي به النظام البرلماني وكذلك التصرفات الخاصة بشؤون الحكم، طبقاً لما يقضي به النظام البرلماني ولذلك قررت المادة ٦٠ من الدستور اللبناني أن لا تبعة على رئيس الجمهورية في حال قيامه بوظيفته (٩٤).

وفي سلطنة عمان قالت المادة ٤١ من النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان رقم ١٠١/٩٦٦ ٦ نوفمبر ١٩٩٦ أن السلطان ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وأمره مطاع.

المبحث الخامس: عقوبة الجرائم التي يقترفها الإمام الذي ليس فوقه إمام

فرق الفقهاء (٩٥) بين حق الله، وحق العبد، وهي تقابل في التشريعات الوضعية حق المجتمع أو الحق العام. إذا المقصود بالعقوبات حفظ المجتمع ونظامه العام.

ويراد بحق الله تلك الحقوق التي شرعت للمصلحة العامة، ولا تخص فرداً معيناً، وقد رتب الشارع عليها عقوبات معينة مثل العبادات، وحرمة الزنا الذي شرع لسلامة الأنساب وصيانة الأعراس.

وأما حق العبد، فهي الحقوق التي شرعت فيها العقوبات لمصلحة دينية خاصة، ولا تعم جميع الأفراد كالحقوق المترتبة على العقود. واختلف الفقهاء فيما يعتبر حقاً لله أو حقاً للأدمنين أو يجمع بينهما، لا حاجة لذكرها هاهنا.

ويغلب في جريمة القذف حق الله تعالى، وكذا جريمة الزنا . . . ولما في القصاص من شفاء صدور أولياء الدم المتكونة من عاطفة الانتقام.

والحقوق نوعان، حق الله، وحق الآدمي، فحق الله لا مدخل للمصلح فيه كالحدود والزكوات والكفارات ونحوها، وإنما يجري الصلح بين العبد وبين ربه في إقامتها؛ وفي إهمالها، ولهذا لا يقبل الصلح في الحدود ولا يشفع في ذلك سلطان.

وأما حقوق الآدميين فإنها تقبل الصلح والمعاوضة عليها، على أن يكون الصلح عادلاً لا ظالماً، والصلح العادل يعني أن يمكن المظلوم من أخذ حقه واستيفائه، ثم يجوز أن يطلب من المظلوم ترك بعض حقه، دون محاباة، أو إكراه، فالصلح الذي يحرم الحلال، أو يحل الحرام فهو صلح مردود، والجائز النافذ هو الصلح العادل.

وينبني على هذا التقسيم أن الحد لا يسقط بالعفو، ولا يصلح عليه في المال وحد القذف من الزواجر عن هتك الأعراض، وهو مشتمل عند بعض الفقهاء (٩٦) على حق الله عز وجل، إذ لا يباح بالإباحة، ويشتمل على حق الآدمي لدرء تغيره بالقذف، وقد غلب بعض الفقهاء حق الله في ذلك، ولذلك لا يسقط بالإسقاط، وغلب البعض الآخر حق العبد فيسقط بالإسقاط، ولا يستوفيه إلا الإمام.

اعتبرت الشريعة في مجال الحقوق المدنية (٩٧) -المعاملات- كل فعل ضار بالغير موجباً مسئولية الفاعل، أو المتسبب وإلزامه بالتعويض عن الضرر، ولو كان خطأ، ويشير إلى هذا المبدأ قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (٩٨).

وأوجبت الشريعة التقيد ببعض الالتزامات وضمنها بتأييد القضاء سواء كان مصدرها الإرادة المنفردة، أو إرادة الشارع، كنفقة الأقارب، والوقف واعتبرت القضاء ملزماً كل إنسان على تنفيذ التزاماته ولو كان خليفة المسلمين (٩٩).

وفي مجال العقود جعلت الشريعة الغراء العقد ملزماً لطرفي العقد، إلا ما يخالف النظام العام والآداب العامة، وأكدت أن لا إكراه في العقود عند إنشائها. وعند الاختلاف يرجع إلى القضاء للفصل في الخصومات والمنازعات بين المتخاصمين، وتقبل الدعوى حتى ولو كانت على أمير المؤمنين، ويفصل فيها القاضي بالحق.

أما في الجرائم، فقد سبق أن بيننا أن كل فعل ممنوع يعتبر جريمة لا يسلم فاعلها من إيقاع العقوبة مهما كانت منزلته الاجتماعية، وتركت معظم الجرائم المتعلقة بالتعازير، إلى ما تراه السلطة الحاكمة من تقنيات وفق ما تراه، وقد يختلف من عصر إلى آخر.

وفي جرائم القتل جعلت العقوبة في العدوان على النفس عقوبة مماثلة وهو ما يعرف بالقصاص، إلا أن يقبل ولي الدم بالعفو. ولكن هذا لا يسقط عن القاتل عقوبة التعزير حفظاً للحق العام (١٠٠).

نقل القرطبي (١٠١) إجماع العلماء على أن على السلطان أن يقتص من نفسه اذا تعدى على أحد من رعيته، إذ هو واحد منهم، وإنما له مزية النظر لهم كالوصي والوكيل، وذلك لا يمنع من القصاص، وليس بينه وبين العامة من فرق في أحكام الله.

والإمام الذي ليس فوقه إمام - الخليفة - مسئول عن تصرفاته في مجال المال، وكل حقوق تترتب للأفراد كغيره من الناس، في شؤون المعاملات المالية، وهو مسئول - أيضاً كما أشرنا - عما يقتربه من اعتداء على حياة الآخرين، وعن كل فعل يوجب القصاص في النفس أو فيما دون النفس.

والجرائم كما أشرت منها ما يتعلق بحقوق الله، ومنها ما يتعلق بحقوق الأفراد والجماعات، وبناء على ذلك سأتكلم حول هذا الموضوع بنقطتين، الأولى في محل الاتفاق بين العلماء، والثانية في محل الاختلاف.

أولاً: محل الاتفاق:

إذا أئلف الإمام مال إنسان، أو قتل إنساناً، فإنه مؤاخذ في ذلك، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء (١٠٢) والأدلة على ذلك كثيرة أذكر منها زيادة على ما تقدم:

- أن القصاص وضمان التلغات يؤاخذ بها الإمام، لأن حق استيفائها لمن له الحق، فيكون الإمام كغيره من الناس في ذلك، والمنعة المطلوبة لتحصيل الحق واستيفائه بالنسبة لأصحاب الحق موجودة، لأن المسلمين جميعاً منعة لصاحب الحق، وبهم يستطيع أن يحصل على حقه (١٠٣).

ويؤكد الكمال بن الهمام (١٠٤) بأنه يجوز تولية الإمام غيره الحكم في الجريمة التي اقترفها - الإمام الذي ليس فوقه إمام - ليحكم على الإمام بما ثبتت عنده من أدلة، حتى إذا كان هذا الحق لله استوفاه ذلك النائب، وإذا كان قد وجب عليه حق لعبد من عباد الله استوفاه صاحب ذلك الحق.

- تضافرت الأدلة التي تدل على أن رئيس الدولة يتحمل تبعات تصرفاته، وأن مسئوليته في مجال المال والقصاص كغيره من الناس.

- يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى...﴾ (١٠٥).

ذكر الزمخشري (١٠٦) أن في القصاص استبقاء الأرواح، وحفظ النفوس وأن العمل بذلك هو عمل أهل التقوى في المحافظة على القصاص، والحكم به، وهذا خص الله فيه الأئمة.

- ويستدل بقوله ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم...» (١٠٧).

وجه الدلالة في هذا الحديث:

إن الشريعة الإسلامية قررت المساواة التامة بين جميع الناس، ولا فرق بين حاكم ومحكوم، فلا يمتاز الرؤساء عن غيرهم، وليس لهم قداسة تميزهم عن غيرهم، فإذا ارتكب أحد جريمة عوقب عليها كما يعاقب عليها أي فرد آخر.

- واستدلوا بتقاضي الرسول ﷺ مع غريم له في حق -دين كان عليه- فلما أغلظ عليه، هم عمر بن الخطاب، فقال ﷺ: مه يا عمر كنت أحوج الى أن تأمرني بالوفاء، وكان أحوج الى أن تأمره بالصبر» (١٠٨) وفي رواية: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً».

- باعه ﷺ 'يهودي' الى أجل فجاءه قبل الأجل يتقاضاه ثمنه، فقال ﷺ: «لم يحل الأجل» فقال اليهودي: أنكم لمطل بني عبدالمطلب، فهم به أصحاب فنهاهم» (١٠٩).

- قام ﷺ في مرضه الأخير بين الفضل بن عباس، وعلي بن أبي طالب، فجلس على المنبر وقال: «أيها الناس من كنت جلدت له ظهراً فهذا ظهري فليستقد منه . . . ومن كنت شتمت له عرضاً فهذا عرضي فليستقد منه، ومن أخذت له مالاً فهذا مالي فليأخذ منه، ولا يخش الشحناء من قبلي فإنها ليست من شائي، الا إني أحب إلى من أخذ مني حقاً إن كان له، أو حللني فلقيت ربي وأنا طيب النفس» (١١٠).

- وقال ﷺ: (١١١) «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

ووجه الدلالة فيما سبق واضح وهو أن الرسول في المعاملات المالية وسائر الحقوق كغيره من الناس، والحديث الصحيح -كل المسلم على المسلم حرام. - يؤيد ذلك، ويؤكد أن لا فرق بين حاكم ومحكوم، فدم المسلم وماله وعرضه لا يستباح لأحد، ويشمل ذلك الحكام والمحكومين.

ثانياً: الجرائم التي هي محل اختلاف بين الفقهاء:

اختلف الفقهاء في الجرائم التي تمس حقوق الجماعة كالجرائم التي يترتب عليها حد كالزنا، والشرب، والقذف وغير ذلك، والفقهاء في ذلك على مذهبين:

الأول: وقال به الحنيفة (١١٢) فقد قالوا: إن كل شيء فعله الإمام الذي ليس فوقه إمام مما يجب فيه الحد كالزنا، والشرب، والقذف لا يؤاخذ به بخلاف القصاص والمال. واستدلوا على ذلك بما يأتي:

- قالوا (١١٣): لا ولاية لأحد على الإمام، حتى يستوفي هذا الحق، وقد تعذر الاستيفاء، ولهذا لم يجب بخلاف حقوق العباد كالقصاص، وحقوق الناس في المتلفات، إذ يكون الإمام فيها كغيره من الناس.

- وقالوا (١١٥) إن ولاية الإمام على حق العقاب في هذه الجرائم، تمتنع من العقاب على الجرائم التي يقتربها، إذ أن ولاية العقاب في الجرائم التي تمس الجماعة للإمام، وليس للأفراد، فالجرائم التي يقتربها الإمام مما يخص الجماعة لا يعاقب عليها، لا لأنه معفى من العقاب، ولكن لتعذر إقامة العقوبة المقررة عليه، إذ أنه صاحب الولاية على غيره، وليس لغيره ولاية عليه.

- وقالوا (١١٦) ليس من المعقول أن يعرض الإمام نفسه للخزي والنيكال بإقامة الحد على نفسه،

وإذا امتنع تنفيذ العقوبة فقد امتنع الواجب وهو العقاب، فإذا امتنع الواجب لم يعد واجباً.

وإذا كان الحنفية يرون عدم معاقبة الإمام على مثل هذه الجرائم لعدم إمكان إقامة العقاب، فإنهم لا يعتبرون هذه الجرائم غير محرمة، فالإثم باق، والفعل يظل محرماً، ولكن لا يعاقب عليه الإمام لعدم إمكان العقاب كما أشرنا.

يؤيد ذلك أنهم يقولون (١١٧): إن الإمام لو اقترف جريمة الزنا، وهو محصن، فقتله أحد أفراد الرعية، لا يعاقب القاتل، لأنه -الإمام- مباح الدم، لأن قتل الزاني المحصن واجب، لإزالة المنكر، وتنفيذاً لأمر الله بإقامة الحدود، ولذلك يكون من قتله قد أدى واجباً فلا يمكن عقابه.

المذهب الثاني: وقال به الجمهور من المالكية والشافعية، وأحمد ومن وافقهم.

- قالوا (١١٨): لا فرق بين جريمة وأخرى من الجرائم التي يقتربها الإمام أو غيره.

وبناء على ذلك يكون الإمام مسئولاً عن كل جريمة يرتكبها، سواء مست حق الجماعة أم مست حق الأفراد.

- واستدلوا بالنصوص التي تحرم الجرائم عامة لكل من يقتربها، حتى ولو اقترفها الإمام، إذ لم توضع النصوص لفئة معينة من الناس.

- ويستدل لهم برسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما قلده القضاء على الكوفة حيث قال: (١١٩) «وأس بين الناس في وجهك، وعدلك، ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف في عدلك».

- الرعية كما يؤكد الماوردي (١٢٠) يجب عليها الطاعة، والنصرة، ما لم يتغير حال الإمام، ويخرج الإمام عن الإمامة بجرح في عدالته، كالفسق الذي يتابع فيه الشهوة، أو إذا تعلق بشبهة، فإذا ارتكب المحظورات، وأقدم على المنكرات تحكماً للشهوة، وانقياداً للهوى فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة، ومن استدامتها، وإن عاد إلى العدالة، فإنه لا يعود إلى الإمامة من غير أن يستأنف له عقد أو بيعة.

ذكر الخطيب الشربيني (١٢١): أنه لو زنى الإمام الأعظم لم ينزل، ويقيم عليه الحدود من ولي الحكم عنه، ويستحب استيفاء الحد، سواء تبين بالبينة أم بالإقرار.

- ويؤيد الجمهور فيما ذهبوا إليه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جلد قدامة ابن مظعون في شرب الخمر بعد محاكمته، وإثبات ذلك عليه بالشهادة (١٢٢).

- أكدت الشريعة الإسلامية المساواة التامة بين الناس، ولا يستثنى أحد في ذلك من الأحكام الإسلامية، فهي مساواة تامة بين الحاكمين والمحكومين، والرؤساء والمرؤسين قال ﷺ: «الناس

سواسية كأسنان المشط الواحد، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى» (١٢٣).

ففي هذا الحديث يتبين أن الشريعة الإسلامية قررت المساواة بين القادة والرعية في مجال سريان الأحكام والأنظمة، وأن الجميع عن الجرائم التي يقتربونها مسئولون، فإن ارتكب أحد جريمة يعاقب عليها كما يعاقب أي فرد من أفراد الرعية.

- وتطبيقاً لذلك، فقد أقام عمر بن الخطاب حد الشرب على أبي محجن الثقفي (١٢٤) مثلما أقامه على قدامة بن مظعون.

- ولقد حد الرشيد المأمون وهو شاب في جارية أو في خمر (١٢٥).

- ويستدل لهم بالحديث الذي روته السيدة عائشة (١٢٦) رضي الله عنها أن قريشاً أهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد الرسول ﷺ في غزوة الفتح، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ فقالوا: ومن يجتريء عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ فأتى بها رسول الله ﷺ فكلّمه فيها أسامة بن زيد فتلون وجه الرسول ﷺ فقال: أتشفع في حد من حدود الله، فقال له أسامة، استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي، قام الرسول ﷺ فاخطب، فأتى على الله بما هو أهله ثم قال: «أما بعد، فإنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإني والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها».

وجه الدلالة في هذا الحديث: يشير هذا الحديث إلى أنه لا فرق بين الشريف والوضيع في إقامة الحدود ولا ميزة للأمرء والحكام من الطبقة العليا في المجتمع، والإمام الأعظم ليس مستثنى من النص.

قال ابن حجر (١٢٧): إنما خص ﷺ فاطمة ابنته بالذكر، لأنها أعز أهله عنده، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها، فأراد المبالغة في إثبات الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك . . . «.

والأمة المسلمة كما يؤكد الإمام محمد عبده (١٢٨) مخاطبة كجماعة متكافلة متضامنة في خطاب الله في الشؤون العامة والمصالح، باعتبار الأمة واحدة مطالبة بتنفيذ الشريعة وحفظها، وبالخضوع لأحكامها.

وقال القرطبي (١٢٩): إن إقامة مراسم الدين واجبة على المسلمين، ثم الإمام ينوب عنهم، إذ لا يمكنهم الاجتماع على إقامة الحدود»

وذكر الماوردي (١٣٠) أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إذا بعث عماله خرج معهم ماشياً وهم ركاب، فإذا أراد أن يفارقهم قال: «اتقوا الله، فإننا لا نؤمركم على دماء المسلمين، ولا على أموالهم، ولا على أبشارهم، ولا على أعراضهم، ولكن نؤمركم لتصلوا بهم الصلاة لوقتها،

وتجاهلوا بهم على عدوهم، وتقضوا بهم بالحق، وتقسّموا بينهم بالحق...».

وهذا يشير إلى أن الأمراء لا ميزة لهم عن الناس باسم الإمارة ومثل ذلك الإمام الذي ليس فوقه إمام.

وحدث رضي الله عنه الناس (١٣١) وقال: «إلا من ظلمه أميره فليرفع ذلك اليّ أقيده منه، فقام عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين، لئن أدب رجل منا رجلاً من أهل رعيته لتقصه منه؟ قال: كيف لا أقصه منه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه».

- أكد الفقهاء أن الإمام إن زاغ أو ظلم يتنحى عن منصبه، ويخلع من منصبه وجوباً.

ولذلك فإن ممارسات الحكم في الاسلام تشير إلى أن الأمة، لا تقر الإمام إذا خرج على أحكام الشريعة، ولا يتميز الخليفة عن غيره من الناس، ولذلك فإنه إن جار أو ظلم، فإن الأمة مسئولة عن مراقبته في تنفيذ أحكام الشرع، باعتباره مسئولاً عن ذلك ويؤيد هذا قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١٣٢) «كان ﷺ يقضي بين الناس، وكان معه ملك وإن لي شيطاناً يغريني، فإذا غضبت فاجتنبوني... وإن استقممت فأعينوني، وإذا زغت فقوموني...».

- ومن تطبيقات ذلك أن «يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان». قتل ابن عمه لمجاهرته بالفواحش وعلى الظلم والجور» (١٣٣).

- وكان عمر بن الخطاب يرى قتل الخليفة الظالم. ويؤخذ ذلك من قوله رضي الله عنه (١٣٤) «لوددت أني وإياكم في سفينة في لجة البحر تذهب بنا شرقاً وغرباً، فلن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم، فإن استقام اتبعوه، وإن جنف قتلوه، فقال طلحة: وما عليك لو قلت، وإن تعوج عزلوه، قال: لا، القتل أنكل لمن بعده»

وفي مجال الظلم يؤكد الماوردي (١٣٥) إن من مهام الإمام: «أن يمنع العامة ظلمه، وظلم أصحابه وحاشيته، ويقطع طمعه، وأطماعهم عن أموال المسلمين وفروجهم، وأشعارهم وأبشارهم، وينصف لهم من نفسه». وإلى مثل هذا يشير ابن قيم الجوزية (*).

- تحاكم عمر بن الخطاب مع رجل إلى شريح القاضي ونص الأثر (١٣٦): «إن عمر بن الخطاب أخذ من رجل فرساً على سوم يحمل عليه رجلاً، فعطب الفرس، فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلاً، فقال الرجل، بيني وبينك شريح العراقي، فأتيا شريحاً فقال: يا أمير المؤمنين: أخذته صحيحاً سليماً على سوم فعليك أن ترده سليماً كما أخذته»

وجرى العمل كما يقول عبد القادر عودة (١٣٧) في الشريعة الإسلامية على محاكمة الخلفاء، والملوك والولاة أمام القضاء العادي، وبالطريق العادي.

ويلاحظ مما تقدم قوة رأي الجمهور، وأن رأي الإمام أبي حنيفة محض تحكيم للعقل، بالنظر إلى

عدم إمكانية إجراء المحاكمة للإمام في بعض الجرائم التي يقتربها، بناء على التفريق بين الجرائم التي تخص الجماعة والجرائم التي تمس الأفراد.

والمعروف أن الإمام الذي ليس فوقه إمام -ال خليفة- يستمد قوته من جماعة المسلمين، والعمل على ذلك منذ انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وإلى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، حيث فكرت الدولة العثمانية بإبطال العمل بالأحكام الجنائية، فأبطلت الحدود الشرعية، وكانت الأحكام شاملة لأحكام الجنايات التي ورد بها نص شرعي، والقصاص الذي يشمل الجرائم الواقعة على النفس كالقتل، وما دون النفس كالجرح والضرب ثم عادت بعد ذلك، وبقي العمل بذلك حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي، فقد ألغت الخلافة الإسلامية العمل بالحدود والقصاص واقتبست قانون الجزاء الفرنسي.

فإذا ارتكبت جريمة من الجرائم أقام الإمام على الجاني العقوبة المقررة نيابة عن الأمة، وتنفيذاً لنصوص الشريعة الإسلامية، وإذا اقترف الجريمة الإمام نفسه كان غير قادر على القيام بمهامه، وليس أهلاً لها، وبخاصة عدم أهليته لتنفيذ نصوص الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها، ولذلك يستحق العقوبة، لارتكابه المحظورات والمنكرات واتباع الشهوات، وأصل عصمة الإمام الإسلام والتزام أحكامه، فإن زاعغ ينخلع، وينخلع بالجور والضلال كما يؤكد كثير من الفقهاء كما بينا قبلاً.

وقد رضي الخلفاء ذلك وأيدوه وطبقوه، يقول عمر بن الخطاب (١٣٨): «من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه، فيجيبه أحدهم، والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد سيفنا، فيقول عمر بن الخطاب: الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوم أعوجاج عمر بسيفه» وطبق عمر القانون دون تراخ على عماله (١٣٩).

وبما أن الشريعة الإسلامية تسوي بين الحكام والمحكومين، فالأصل تطبيق مبدأ العدل، وقد عرفنا قبلاً أن أبابكر الصديق أقاد من نفسه، وأقاد للرعية من القادة، وقال: «وأنا أعطي القود من نفسي» (١٤٠).

ولعموم الخطاب الشرعي الإسلامي المبين للمساواة التامة بين الناس حكماً ومحكومين، ونصوص الشريعة التي جاءت محرمة للجرائم عامة على كل من يقتربها، أفراداً أو حكماً لذلك تقتضي العدالة أن يكون الإنسان مع الدليل القوي وهو رأى الجمهور.

وأما رأي القانون في هذه المسألة، فإننا نلاحظ أن الدساتير العربية بينت مسئولية رئيس الدولة الأعلى عن الجرائم التي يقتربها، ونصت على بعض الجرائم (١٤١) منها الخيانة العظمى، وخرق الدستور، وهي جرائم متشابهة في معظم الدساتير العربية، فالدستور اللبناني (١٤٢) يقرر مسئولية رئيس الجمهورية من الناحية الجنائية، وحددها أثناء قيامه بوظيفته في حالتين، هما:

١- حالة خرقه الدستور .

٢- حالة الخيانة العظمى .

٣- وإلى جوار ذلك قرر مسئوليته الجنائية فيما يختص بارتكاب الجرائم العادية، ويحاكم رئيس الجمهورية في هذه الاحوال الثلاث أمام مجلس خاص يعرف بالمجلس الأعلى، ويقرر اتهامه بهذه الجرائم مجلس النواب .

وفي القانون المصري (١٤٣) قرر دستور ١٩٧١ بموجب المادة ٨٥ مسئولية رئيس الجمهورية الجنائية، في حالة ارتكاب الجريمة الجنائية العظمى، أو في حالة ارتكاب أية جريمة جنائية، ويكون اتهام رئيس الجمهورية في ذلك بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر مجلس الشعب قرار الاتهام بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، حيث تكف يد الرئيس عن العمل ويتولى المهام نائب رئيس الجمهورية مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام، ويحاكم الرئيس أمام محكمة خاصة، وإذا أدين يعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات التي تكون المحكمة قد قررتها ضده بموجب هذه المادة .

وأما الدستور السوري، فقد قررت المادة ٨٢ أن رئيس الجمهورية يخضع للقانون فيما يتعلق في الجرائم العامة التي تخضع للقوانين العادية .

والإمام في الشريعة الإسلامية، مسئول أمام مجلس الشورى، وأمام الأمة المسلمة عن كل ما يقوم به، ولذلك إذا حاد عن جادة الطريق تسحب منه الثقة، ويجب أن يعزل، ولذلك أجازت الشريعة لكل فرد من أفراد الأمة أن يحاسب الإمام على كل ما يقره من أحكام مخالفة للشريعة الإسلامية (١٤٤) .

والأمة صاحبة الكلمة العليا في البلاد الإسلامية التي تحاسب الإمام، وتراقب قراراته، ولذلك يمكن أن يخضع فيها رئيس الدولة الأعلى -الإمام الذي ليس فوقه إمام- إلى السؤال، وهذا يجوز أن يكون من اختصاص مجلس النواب اليوم عن طريق السؤال، والاستجواب، والتحقيق البرلماني .

الخاتمة :

وبعد، فقد استعرضت آراء الفقهاء في مدى مسئولية الإمام الذي ليس فوقه إمام عن الجرائم التي يقرتها، مع بيان وجهة نظر القانون في بعض الدساتير العربية، لبيان تميز الشريعة الإسلامية عن القانون الوضعي، وقد توصلت إلى النتائج الآتية :

- الناظر إلى النصوص والآثار وواقع الإمام في عصر الخلفاء وما بعدهم من العصور يجد أن الخلفاء التزموا بصفة عامة الأسس والمبادئ في تنظيم شؤون الحكم الإسلامي، وتحديد علاقة الحاكم

- بالمحكوم، ووصلت إلى درجة عالية من المثالية في بعض العصور.
- أرست الشريعة الإسلامية ونظام الحكم الإسلامي مبادئ العدالة، والشورى، والوفاء بما يقطعه الإمام من عهود ومواثيق تجاه المواطنين، ومدى مسئولية الحاكم امام جمهور الأمة المسلمة المكلفة بالطاعة في غير معصية .
 - إن الشريعة الإسلامية سوت بين رئيس الدولة الإسلامية والمواطن العادي في مجال المطالبة بالحقوق وسريان القوانين والأنظمة، ومن باب أولى كان الولاة يحاسبون على أعمالهم، وكان الخلفاء يسألون الأمراء عن علاقتهم بالرعية، فكانت محاسبة العمال، والولاة تهدف الى تحقيق العدل .
 - لا ميزة للرؤساء، والأمراء، والعمال والولاة على غيرهم في مجال الجرائم التي يقتربونها، فلا قداسة لأحد على أحد، فيعاقب مرتكب الجريمة ولو كان امام المسلمين كما يعاقب أي فرد آخر، والحاكم الظالم إما أن يكون معزولاً أو واجب العزل.
 - رسمت الشريعة الإسلامية سلطات الحاكم، فإن تجاوزها جاز للجماعة عزله، ولا يكتسب عمله صفة الشرعية، وإن اختيار الولاة للعمل وإدارة شؤون الأمة أمر يوجبه الإسلام، مع اختيار الأفضل فالأفضل، ولذلك واجب على الخليفة البحث عن المستحقين للولايات المختلفة من أهل الثقة، وعلى الخليفة محاسبة عماله وولاته وبتين مدى أمانتهم وقوتهم.
 - ليس لرئيس الدولة الإسلامية أي صفة إلهية، أو حق إلهي في مجال تولي سلطته، وهو يستمد سلطته من الأمة حين اختارته لهذا المنصب، وهو كأحد أفراد الأمة في الحقوق والواجبات.
 - إن الإمام -الخليفة- الذي ليس فوقه إمام، يحاكم في المحاكم العادية عند اقترافه أي جريمة من جرائم القتل والجرح والمال، إلا أن الفقهاء يختلفون في إيقاع العقوبة بحقه في بعض الجرائم التي لا تتعلق بحقوق الأفراد، مع اتفاقهم بأنه آثم فالحنفية لا يعاقبون الخليفة في مجال حد الزنا، والشرب والقذف، لأنها عقوبات تعزيرية، بينما يرى الجمهور أن الإمام في ذلك كغيره من المسلمين.
 - ان امام المسلمين لا يتحمل أية مسئولية ناتجة عن مباشرته لشؤون الحكم، وهو ما يوافق ما ذهب اليه أهل القانون في بعض الدول العربية.
- هذا، فإني قد بذلت جهدي في إعداد بحث علمي أرجو أن يكون فيه النفع للمسلمين، فإن أصبت فأرجو الله الأجر والثواب، وإن أخطأت فإني أرجوه سبحانه وتعالى العفو باستعدادي للرجوع إلى الحق بسماع النصيحة وهو حسبي وكفى .

الهوامش

- ١ . سورة الفرقان، آية ٥٩ .
- ٢ . سورة طه، آية ٣٦ .
- ٣ . سورة المعراج، آية ١ .
- ٤ . مختار الصحاح، القاموس المحيط، أقرب الموارد في فصيح اللغة العربية والشوارد مادة (سأل).
- ٥ . عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ٤ / ٢ .
- ٦ . د. عبود السراج، التشريع الجزائري المقارن، ص ٢٤، ٢٧، ٢٨، ١٩٧٦، ط المطبعة الجديدة، دمشق، د. محمد أبو حسان، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، ص ١٦ .
- ٧ . محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، القاهرة، ٢٢ / ١، ط ١ .
- ٨ . الأحكام السلطانية، ص ٢١٩، ط ١، ١٩٦٠، القاهرة .
- ٩ . د. عبود سراج، التشريع الجزائري، ص ٢٤-٢٥ . الجريمة والعقوبة، محمد أبو زهرة: ٢٢ / ١ - ٢٤ .
- ١٠ . د. عبود السراج، التشريع الجزائري المقارن، المبادئ العامة، ص ٢٦ .
- ١١ . محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، ١١٢ / ١، عبد القادر عودة، التشريع الجنائي، ٨٧ / ١، ٤٠٩ / ١ .
- ١٢ . رواه البخاري ومسلم انظر: صحيح البخاري بفتح الباري ١ / ٨-١٠، ومسلم في الإمارة، محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان، ص ٤٩٦ .
- ١٣ . عبد العظيم مرسي وزير، القسم العام في قانون العقوبات، ص ٣٩٨ . مصطفى الزرقا، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، ص ٢٣٠-٢٣٨ .
- ١٤ . عبد القادر عودة، التشريع الجنائي: ١ / ٣٩٢، عبد العظيم مرسي وزير، القسم العام في قانون العقوبات، ص ٣٩٩ . مصطفى الزرقا، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، ص ٢٣٥، محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة ١ / ١١٢ .
- ١٥ . سورة فاطر، آية ١٨ .
- ١٦ . عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١ / ٦١٨-٦١٩، البيجوري، حاشيته على متن أبي شجاع، ٢ / ٢٠٦ .

١٧. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١/٦٦٦.
١٨. محمد مصطفى شحاته الحسيني، العلاقات الدولية في الفقه الإسلامي، ط١، ص١٣-١٤. مصطفى الزرقا، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، ص٢٢٣-٢٣٤، ٢٦٨. محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، ١/١٣٠-١٣٣.
١٩. الطنطاوي، أخبار عمر، ص٣٩٨ نقلاً عن ابن الجوزي، سيرة عمر، ص١١٣.
٢٠. محمد سعيد رمضان البوطي، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، ص٣٦٨.
٢١. الدوري، الشورى بين النظرية والتطبيق، ص٣١٩-٣٢١، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٦، ٣.
٢٢. أخرجه أحمد في المسند ١/١٢٩، ١٣١، ٤/٤٢٦، ٥/٦٦. والبخاري في الصحيح ١٣/٢٠٣. في خبر الواحد، وباب السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية، ومسلم في الصحيح برقم ١٨٤٠. البغوي، شرح السنة ١٠/٤٣.
٢٣. رواه أبو داود وابن ماجه في السنن عن أبي سعيد الخدري، انظر المعجلوني في كشف الخفاء ١/١٧٣، برقم ٤٥٧.
٢٤. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١/٤٢.
٢٥. د. محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الاسلام، ص١٦٤، دار الكتاب العربي، القاهرة.
٢٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٣، ٦. محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الاسلام، ص١٦٤، عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١/٤٢-٤٤.
٢٧. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/٥١٠.
٢٨. الصنعاني، سبل السلام ٤/٢١٠.
٢٩. الصنعاني، سبل السلام ٤/٢١١.
٣٠. رواه البخاري ومسلم، ابن الأثير، جامع الأصول: ١٠/٥٦٥.
٣١. علي الطنطاوي، أخبار عمر، ص١٥٧ نقلاً عن ابن الجوزي، ص٦٥.
٣٢. مالك بن أنس، الموطأ، ص٤٥٣، ٤٥٤، ط دار الشعب. ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ، ١٠/٥٥٨، ط١، ١٩٥٣، مطبعة دار الشعب.
٣٣. عبد المال عطوة، نظام القضاء في الإسلام، ص٩٦، نقلاً عن الأغاني.

٣٤. د. اسماعيل بدوي، دعائم الحكم، ص ١١٨، نقلاً عن ظافر القاسمي في نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ص ٥٦٥-٥٦٦، ط دار النفائس - بيروت، ط ١.
٣٥. قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) موجبات الأحكام وواقعات الأيام، ص ١٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٣ م. معيد النعم. السبكي، ص ١٩، والسخاوي، التبر المسبوك، ص ١١٥.
٣٦. التلمساني، تخريج الدلالات السمعية، ص ١٧٥-٢٧٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٨.
٣٧. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٧.
٣٨. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٨٤-٨٥.
٣٩. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٧. أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ٧٣. مقدمة ابن خلدون، ص ١٤٨.
٤٠. أحمد أمين، ضحى الاسلام، ٤٠/٢.
٤١. أحمد أمين، ضحى الاسلام، ٤١/٢.
٤٢. القاضي عياض، بن موسى اليحصبي الأندلسي «من علماء القرن ٦ هـ» الشفاء في حقوق المصطفى. ٢/٢١٣، منشورات عبد الحميد حنفي - مصر الغورية. والحديث رواه السيوطي في الجامع الكبير ١/٣٦٢٧.
٤٣. رواه مسلم كتاب الأفضية، باب ٣، رقم ٤ (١٧١٣) الجزء ٣، ص ٥٤٨، مؤسسة عز الدين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م. والصنعاني في سبل السلام، ٤/١٢١، ط ٤، ١٩٦٤.
٤٤. القاضي عياض، الشفاء، ٢/٢١٥.
٤٥. القاضي عياض، الشفاء، ٢/٢١٦.
٤٦. القاضي عياض، الشفاء، ٢/٢١٧. وحديث أبي سعيد رواه النسائي في السنن كتاب القسامة- حديث ٤٧٧٣-٤٧٧٦. دار الكتب العلمية، بيروت، ٨/٢٤. ومثله في مسند أحمد ٣/٢٨، دار صادر بيروت.
٤٧. ابن تيمية، الفتاوى ٢٨/٢٧٩-٢٨٠، ابن بطال الركني، النظم المستعذب ٢/٢٧٩ مع المذهب، أبو يوسف الخراج، ص ١٢٥.
٤٨. ابن تيمية، الفتاوى ٢٨/٢٧٩-٢٨٠.
٤٩. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، ص ٣٨٨. محمد فوزي.
٥٠. فيض الله، الفقه الإسلامي، ص ٤٢، ط ٢، ١٩٧٧/١٩٧٨، مطبعة طريبيه، دمشق.

- السمرقندي، تحفة الفقهاء ١٢٨/٣. المرداوي، التنقيح المشيع، ص ٢٦٦.
- المطيعي، شرح المذهب ٢٦٩/١٧-٢٧٠. المذهب ٢٧١/٢.
٥١. حديث متفق على صحته رواه البخاري ١٠٩/٣ في الأحكام باب السمع والطاعة، وفي الجهاد باب السمع والطاعة للإمام، ومسلم برقم ١٨٣٩ في الإمامة باب طاعة الأمراء في غير معصية. شرح السنة: ٤٣/١٠.
٥٢. رواه البخاري ٢٠٣/١٣ في خبر الواحد، وباب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ومسلم في الصحيح برقم ١٨٤٠. البغوي، شرح السنة ٤٣/١٠، أحمد في المسند ١٢٩/١، ٣١/٤٠، ٤٢٦/٥، ٦٦/٥.
٥٣. السمرقندي، تحفة الفقهاء ١٢٨/٣. الصنعائي، سبل السلام، ٣٩/٤.
٥٤. المرداوي، التنقيح المشيع، ص ٢٦٦.
٥٥. أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٤، الشيرازي، المذهب ٢٧١/٢.
٥٦. المطيعي، تكملة المجموع شرح المذهب ٢٦٩/١٧-٢٧٠. المرغيناني، الهداية ١١٧/٤. الشيرازي، المذهب ٢١٢/٢.
٥٧. المطيعي، تكملة المجموع شرح المذهب ٢٦٩/١٧-٢٧٠.
٥٨. خسرو الحنفي، الدرر ٤٠٩/٢، الشرنبلالي، الفرر ٤٠٩/٢. المرغيناني، الهداية ١٥٨/٣ ط الأخيرة، البهوتي، كشاف القناع ٥٠٥/٥.
٥٩. أخرجه الطبراني، والدارقطني، والحاكم، انظر العجلوني، كشف الخفاء ٥٢٢/١ برقم ١٣٩٣.
٦٠. الصنعائي، سبل السلام ٣٩/٤.
٦١. ابن بطال الركي - النظم المستعذب ٢٧٩/٢ مطبوع مع المذهب.
٦٢. سورة الإسراء، آية ١٣.
٦٣. البخاري، الصحيح في الاعتصام، مسلم في الأفضية، أحمد في المسند ١٩٨/٤.
٦٤. المقدسي، الكافي ٢٤٣/٤.
٦٥. المرداوي، التنقيح المشيع، ص ٢٧٢.
٦٦. الشافعي، الأم ١٧٠/٦. المذهب ٢٨٩/٢. الشرح الكبير ٣٥٥/٤، حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤، المرغيناني، الهداية ١١٨/٢، محمد اطفيش، شرح النيل وشفاء الغليل ٩٢-٩٥، أحمد الحصري، الحدود والقصاص والديات، ص ١٥٧.
٦٧. المرغيناني، الهداية ٢١٧/٢.

٦٨. المطيعي، تكملة المجموع ١٩/١٠٤، حاشية الدسوقي ٤/٣٥٥.
٦٩. الدردير، الشرح الكبير، ٤/٣٥٥.
٧٠. المرغيناني، الهداية ٢/١١٨.
٧١. الشافعي، الأم ٦/١٧٠-١٧١.
٧٢. المقدسي، الكافي ٤/٢٤٣. البهوتي، كشاف القناع ٥/٥١٠، ٦/٦٠، الصنعاني، سبل السلام ٤/٣٨.
٧٣. سورة النساء، آية ٨٢.
٧٤. المقدسي، الكافي ٤/٢٤٣.
٧٥. الشيرازي، المهذب ٢/٢٨٨، ٢٨٩.
٧٦. الشيرازي، المهذب ٢/٢٨٨، ٢٨٩.
٧٧. الصنعاني، سبل السلام ٤/٣٨.
٧٨. الشيرازي، المهذب ٢/٢٨٨، ٢٩٤.
٧٩. رواه الشافعي، وأحمد وأبو داود والنسائي مرفوعاً انظر العجلوني، كشف الخفاء ١/١٨٥. الصنعاني، سبل السلام ٤/٣٨.
٨٠. الشيرازي، المهذب ٢/٢٨٨، البخاري في الحدود، ومسلم في الحدود، أحمد ٤/٤٥.
٨١. الشيرازي، المهذب ٢/٢٨٨، المقدسي، العدة، ص ٥٦٦.
٨٢. المطيعي، تكملة المجموع ١٩/١٠٣.
٨٣. الشيرازي، المهذب ٢/١٩٢.
٨٤. المطيعي المجموع ١٩/١٠٣، ١٧/٢٦٩-٢٧٠ ابن الهمام، شرح فتح القدير ٢/١٦٠ البابري، شرح العناية على الهداية ٤/١٦٠. تكملة شرح المهذب ١٧/٥١٣، البهوتي، كشاف القناع ٦/٦٠.
- عبد الله الجبوري، فقه الإمام الأوزاعي، ٢/٢٨٤. الدردير، الشرح الكبير ٤/٣٥٥. الدسوقي حاشيته على الشرح الكبير ٤/٣٥٥.
٨٥. الشيرازي، المهذب ٢/٢١٢.
٨٦. الشيرازي، المهذب ٢/٢١٢. المطيعي، تكملة المجموع ١٧/٥٠٨. عبد الله الجبوري، فقه

- الإمام الأوزاعي، ٢/ ٢٨٥. البهوتي، كشف القناع، ٦٠/ ٦. الهداية ١١٧/ ٢.
٨٧. المطيعي، تكملة المجموع ١٧/ ٥٠٨، ٥١٣. عبد الله الجبوري، فقه الإمام الأوزاعي، ٢/ ٢٨٥. مسألة ٥٠٢، الشيرازي ٢/ ٢١٢. المرغيناني الهداية ١١٧/ ٢. البهوتي، كشف القناع، ٦٠/ ٦.
٨٨. البهوتي، كشف القناع، ٦٠/ ٦.
٨٩. البهوتي، كشف القناع، ٦٠/ ٦.
٩٠. المطيعي، تكملة المجموع ١٧/ ٢٦٩-٢٧٠.
٩١. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، ص ٣٨٨.
٩٢. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، ص ٣٨٨.
٩٣. وجيه الحفار، الدستور، والحكم في الجمهورية السورية - مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٤٨، ص ٨١.
٩٤. إبراهيم عبد العزيز شيما، دراسات في النظام الدستوري اللبناني، ص ١٨٢، ط ١٩٨٨، الدار الجامعية، بيروت.
٩٥. أحمد موافي، بين الجرائم والحدود، ص ٧٢-٧٣. ابن القيم، أعلام الموقعين ١/ ١٠٨-١٠٩. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢/ ٢٥٦، الزمخشري، الكشف ١/ ٣٣٣.
٩٦. العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١/ ١٩٤.
٩٧. مصطفى الزرقا، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، ص ٢٣٣-٢٣٤. ابن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١/ ١٨٦.
٩٨. نفس المصدر، القرطبي، أحكام القرآن ٢/ ٢٥٦.
- والحديث أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٦٨٢ تحقيق عبد الله بن درويش، وابن ماجه في السنن برقم ٢٣٤١، وهو قاعدة فقهية رقم ١٩ مجلة الأحكام العدلية بشرح باز.
٩٩. نفس المصدر، العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١/ ١٨٦.
١٠٠. نفس المصدر السابق، العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١/ ١٨٦.
١٠١. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢/ ٢٥٦، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.
١٠٢. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/ ٣٢٠. البغوي، شرح السنة ١٠/ ٣٤١، ابن عبد

- السلام، قواعد الأحكام ١/١٩٠، ابن الهمام، شرح فتح القدير ٤/٢٦٠، البابرني، شرح العناية على الهداية ٤/١٦٠، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٦، ١٧، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢/٢٥٦.
١٠٣. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦١، البابرني، شرح العناية على الهداية ٤/١٦١ مطبوع مع شرح فتح القدير.
١٠٤. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦١.
١٠٥. سورة البقرة، آية ١٧٨.
١٠٦. الزمخشري، الكشاف ١/٣٣٣.
١٠٧. أبو داود في الديات والجهاد، والنسائي في القسامة، وابن ماجه في الديات.
١٠٨. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد ١/٥٩.
١٠٩. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد ١/٥٩.
١١٠. ابن الأثير، التاريخ ٢/١٥٤. أحمد بن حنبل ٣/٨٢.
١١١. ابن القيم، أعلام الموقعين ١/٣٣٣. ابن ماجه، السنن في كتاب الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله، أحمد في المسند ٢/٢٧٧. مسلم في الصحيح باب البر والصلة.
١١٢. البابرني، شرح العناية على الهداية ٤/١٦٠. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦٠. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/٣٢١. الزيلعي، البحر الرائق ٣/١٨٧.
١١٣. الكمال بن الهمام السيواسي السكندري، شرح فتح القدير ٤/١٦٠، ١٦١. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/٣٢١. الزيلعي، البحر الرائق ٣/١٨٧. البابرني، شرح العناية على الهداية ٤/١٦١-١٦٠.
١١٤. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦٠.
١١٥. البابرني، شرح العناية على الهداية ٤/١٦٠، الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦٠. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/٣٢١.
١١٦. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦٠.
١١٧. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير ٤/١٦٠. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي ١/٣٢١.
١١٨. الخطيب الشربيني، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ٤/١٥٢. الأم ٦/٤٤، ٣٦. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٦، ١٧، المز بن عبد السلام، قواعد الأحكام ١/١٩٠،

- ١٨٦، ١٩٤. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٥٦. محمد أبو زهرة، الجزية، ص١٠٦-١٠٨. ابن قدامة، المغنى ٨/٢٧٩، ٢٨٣.
١١٩. أبو يوسف، الخراج، ص١٢٦. عمر الشريف، في نظام الحكم والإدارة، ص١٢٦. ابن القيم، أعلام الموقعين ١/٨٩، مقدمة ابن خلدون، ص١٤٦.
١٢٠. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٧.
١٢١. الخطيب الشربيني، مغنى المحتاج ٤/١٥٢.
١٢٢. علي الطنطاوي، أخبار عمر، ص١٤٨-١٤٩، نقلاً عن المحب الطبري، الرياض النضرة ٢/٣٤، ط مصر، وابن حجر العسقلاني، الإصابة ٣/٢٤٨. ط مصر ١٣٢٨. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢/١٦٢.
١٢٣. أخرجه الدليمي عن سهل بن سعد. انظر العجلوني، كشف الخفاء ٢/٤٣٣ رقم ٢٨٤٧.
١٢٤. عبد الرزاق، المصنف ١٠/٢٣١-٢٣٢.
١٢٥. أحمد فريد رفاعي، عصر المأمون، ص٢١٢.
١٢٦. البخاري، الصحيح ١٢/٧٢ مطبوع مع فتح الباري.
١٢٧. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ١٢/٧٩.
١٢٨. محمد رشيد رضا، تفسير المنار ٢/١٢٨. مكتبة القاهرة، مصر، ١٣٢٥ هـ.
١٢٩. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم ١٢/١٦١.
١٣٠. الماوردي، نصيحة الملوك، ص٣٥٣. تحقيق محمد جاسم الحديثي.
١٣١. القرطبي، احكام القرآن ٢٠/٢٧٥.
١٣٢. يعقوب بن سيد علي (ت ٩٣١ هـ) مفاتيح الجنان شرح شرعة الإسلام للإمام زادة (ت ٥٦٠ هـ)، ص ٥٢٠، ط أوفست -دار الحقيقة- استانبول تركيا ١٩٨٣-٣-١٤ هـ. السيوطي وتاريخ الخلفاء، ص ٦٩.
١٣٣. الماوردي، نصيحة الملوك، ص ٣٥٣.
١٣٤. ابن الأثير، التاريخ ٣/٣٠.
١٣٥. الماوردي، نصيحة الملوك، ص ٣٧٨.
- *. ابن القيم، زاد المعاد ١/٥٩.

١٣٦. ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين ١/ ٨٥، أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٥.
١٣٧. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ١/ ٣٢١.
١٣٨. ابن هشام، السيرة النبوية ٤/ ٢٢٨.
١٣٩. شرح السنة، البغوي ١٠/ ٣٤١.
١٤٠. الشافعي، الأم، ٦/ ٤٤.
١٤١. الدستور اللبناني المادة ٦٠، انظر دراسات في النظام الدستوري اللبناني، ص ١٨٢.
١٤٢. د. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، ص ٣٨٩، دكتور مصطفى زيد فهمي، الدستور المصري، ص ٣٦٦.
١٤٣. وجيه الحفار، الدستور والحكم في الجمهورية السورية، ص ٨١، مطبعة الإنشاء بدمشق.
١٤٤. الدوري، الشورى بين النظرية والتطبيق، ص ٣١٩-٣٢١. الجويني، غيات الأمم، ص ٩٨، الغزالي، إحياء علوم الدين، ٢/ ١١١.